

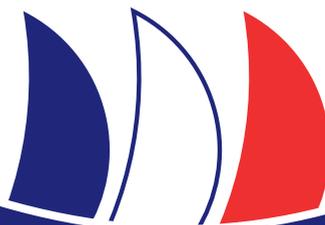


MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

*Liberté
Égalité
Fraternité*

فرنسا تترشح لتجديد ولايتها في مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (ب)

مذكرة



لفترة 2024 - 2025

"سِيكْرُس القرن الحادي والعشرين للقطاع البحري."

إيمانويل ماكرون
رئيس الجمهورية الفرنسية
مونبلييه، 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، منتدى الاقتصاد البحري

تحرص فرنسا التي تنتشر أراضيها في جميع محيطات العالم على هذه البيئة السريعة التضرر وتسهم في حماية النظم البيئية البحرية وضمان السلامة والأمن البحريين.

وتدفع قناعة فرنسا بأنّ المحيطات تعدّ ثروةً مشتركةً، إلى اضطلاعها بدور الدولة القادرة على تقديم الاقتراحات في المنظمة البحرية الدولية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بغية الدفاع عن اقتصاد النقل البحري المستدام الذي يندرج في صميم المشاريع التي تدعمها المنظمة. وتخصّص فرنسا مجهودًا كبيرًا لتنمية الاقتصاد المراعي للثروة البحرية، وتتخرط في مجال البحث والابتكار.

وتعدّ حوكمة المحيطات مسألةً جوهريةً وتشمل حماية الحيز البحري والحيز الساحلي، وعملية الانتقال البيئي للمرافئ والسفن، وتدريب البحارة والصيادين، وتحديث الإدارة البحرية.

واستحدثت فرنسا لتتمكّن من ترويج هذه الأهداف، وزارة مكّفةً بالبحار تحرص على ضمان مستقبل القطاع البحري، والتوفيق بين مختلف استخدامات الموارد البحرية، وتعزيز استغلال الثروات البحرية على نحو مستدام.

وتعير فرنسا اهتمامًا خاصًا جدًا لمعايير وقواعد المسؤولية المنبثقة عن الاتفاقيات والقوانين التي تكفل النشاط البحري على الصعيد العالمي.

وتتمتع فرنسا بخبرة واسعة ومتنوعة في هذا الصدد تضعها تحت تصرف المنظمة منذ إنشائها.

التزام شديد بحماية البيئة البحرية

تتولى فرنسا إدارة منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها **10 ملايين كيلومتر مربع** ونيف، وتشمل الموائل المتسعة تنوعًا بيئيًا ومناخيًا زاحًا في هذه المنطقة التي تضم زهاء نصف التنوع البيولوجي للثدييات البحرية.

وتصوب فرنسا إلى تحقيق أهداف بحرية وبيئية هامة وعملية، وتشارك على نحو فاعل في المحادثات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية ولا سيما من خلال:

- التزامها واقتراحاتها العملية في المنظمة من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة،
- نهج يرمي إلى تعزيز حماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء منطقة لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات، سيُطبَّق في عام 2025،
- صون الأنظمة البيئية البحرية والساحلية وحمايتها وإصلاحها، إذ أصبحت نسبة 33 في المئة على الأقل من المياه الخاضعة للولاية الفرنسية منطقةً بحريةً محميةً في عام 2022 من خلال إنشاء محمية طبيعية وطنية في الأراضي الفرنسية في المحيط الجنوبي،
- استراتيجية حماية الثدييات البحرية، ولا سيما من خلال تجنّب اصطدام السفن بالحياتان ومكافحة الضوضاء في المحيطات، فاقترحت فرنسا تحديد منطقة بحرية بالغة الهشاشة في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط وأنشئت المنطقة بالفعل،
- اعتماد خطة لمكافحة التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية الذي يسبب أضرارًا جسيمةً في المحيطات. وستستضيف فرنسا الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية المكلفة بإرساء صك دولي ملزمًا قانونيًا بشأن التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية في باريس من 27 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيو 2023.
- حظر استخدام نظم تنقية غازات العادم المفتوحة الحارقة في السفن قرب السواحل الفرنسية منذ 1 كانون الثاني/يناير 2022،
- تطوير التكنولوجيات المراعية للبيئة والطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة للموارد.

ونظمت فرنسا "مؤتمر قمة المحيط الواحد" في شباط/فبراير 2022، وستستضيف في عام 2025 في مدينة نيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشؤون المحيطات الثالث الذي تشارك في تنظيمه مع كوستاريكا.

الثالث الذي تشارك في تنظيمه مع كوستاريكا.

وأعربت فرنسا عن معارضتها للتعيين في قاع البحار، واستهلت خطة استكشاف أعماق البحار ورسم خرائط لها بالتزامن مع خطة استثمار فرنسا لعام 2030 من خلال مركبة غواصة مستقلة «أوليكس» (Ulyx) التي طورها معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار.

فرنسا تلتزم التزامًا راسخًا بضمان أمن النقل البحري الدولي وسلامته

تشارك فرنسا مشاركةً فاعلة في ضمان أمن الملاحة البحرية وحماية البيئة الطبيعية الاستثنائية، كونها دولةً ساحليةً تمتد سواحلها على طول 20 ألف كيلومتر وتطل على محيطات وبحار عدّة تشمل المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي، والمحيط الهادئ، وبحر المانش، وبحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط.

وتضطلع فرنسا بالمسؤوليات التالية:

- عمليات الإنقاذ في مساحة تبلغ قرابة 24 مليون كيلومتر مربع في مناطق البحوث والإنقاذ،
 - نشر المعلومات الخاصة بالسلامة البحرية، وتنسيق نشرها المعلومات في الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي،
 - رسم الخرائط البحرية في المياه الخاضعة لولايتها وفي المياه التابعة لقرابة عشرة دول ساحلية أخرى في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.
- وتسهر بوصفها عضوًا في مجلس المنظمة الهيدروغرافية الدولية باستمرار على أمن النقل البحري الدولي.

وأخضعت مراكز العمليات الإقليمية المعنية بالمراقبة والإنقاذ 160 ألف سفينة تجارية في المياه الخاضعة للولاية الفرنسية للرقابة في عام 2021، وسجلت 626 حالة تلف في هذا الصدد.

وبادرت فرنسا إلى صياغة أول مذكرة تفاهم أسهمت في تعزيز تنسيق مراقبة السفن التجنبية في المرافئ وهي ما عُرفت بمذكرة تفاهم باريس. وتندرج أيضًا في قائمة الموقعين على مذكرة التفاهم المتعلقة بالمحيط الهندي وتلك المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي.

وتواكب فرنسا الرابطة الدولية للمساعدات البحرية للملاحة وسلطات المنارات المشهود بجودة أعمالها في مجال سلامة الملاحة في سعيها إلى التحوّل إلى منظمة

دولية. وتمثل فرنسا، التي صدقت في كانون الأول/ديسمبر 2022 على الاتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية، الدولة الودیعة للاتفاقية والدولة المضيفة للمنظمة المقبلة.

وأخیرًا تشارك فرنسا على نحو فاعل في عدّة عمليات دولية لمكافحة القرصنة البحرية وعمليات التهريب والاتجار غیر الشرعی عبر البحر.

فرنسا تتمتع باقتصاد بحري متنوع

◀ يشتهر العلم الفرنسي على الصعيد الدولي بكونه أحد الأعلام الأكثر أمناً في العالم.

وحاز السجل الدولي الفرنسي للسفن التجارية هذا العام أيضاً على علامة QUALSHIP 21st century التي تمنحها قوات خفر السواحل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وصُنّفت الفرقة الدولية للنقل البحري العلم الفرنسي بناءً على معايير الجودة البيئية وسلامة السفن ومستوى حقوق العمل والحقوق الاجتماعية.

وكان يحتلّ الأسطول الفرنسي في الأول من كانون الثاني/يناير 2021 من حيث الصولة المرتبة السابعة والعشرين بين الأساطيل العالمية من حيث العلم والمرتبة الثانية والعشرين من حيث التحكم بأسطولها الذي يرفع العلم الفرنسي وأعلاماً أجنبية. ويتولى مجهّزو السفن الفرنسيون، الذين يعملون في جميع حرف النقل البحري التقليدية، قيادة زهاء 900 سفينة تبلغ حمولتها ما يزيد على 100 UMS (وفق نظام القياس العالمي) وترفع أكثر من 400 منها العلم الفرنسي.

◀ وجرى التعامل مع 312 مليون طن من البضائع في المرافئ الفرنسية في عام 2019، أي 87 في المائة من إجمالي حجم البضائع المسجلة في فرنسا. ويعبر زهاء 32 مليون مسافر المرافئ الفرنسية سنوياً.

وتُعَدُّ فرنسا القوّة الأوروبية الخامسة من حيث المرافئ.

وتعمل السلطات المسؤولة عن المرافئ البحرية على صياغة رؤية طويلة الأجل وتنفيذها لتأهيل مرافئها على نحو مستدام، وتتخبط في تطبيق إجراءات نموذجية من حيث الحفاظ على البيئة والانتقال في مجال الطاقة من خلال تطوير توزيع وقود بديل وربط السفن الراسية على المرفأ بالشبكة الكهربائية.

◀ وتحتل فرنسا المرتبة السادسة عالميًا والثانية أوروبيًا في مجال الصناعة البحرية الفرنسية.

وتختص المصانع الفرنسية بتصنيع الوحدات الأكثر تعقيدًا ذات قيمة مضافة هامة مثل السفن السياحية.

ويشغل قطاع الصناعات البحرية الفرنسية، الذي يضم الصناعة البحرية والطاقت البحرية المتجددة والصناعات والخدمات المائية وأعمال البطار، **125600 موظف وتبلغ قيمة أعمال هذا القطاع 45 مليار يورو وتمثل الصادرات 60 في المائة منها.**

ويوفّر الاقتصاد البحري بصورة عامة **525 ألف فرصة عمل مباشرة تمثل 91 مليار يورو** من قيمة الإنتاج.

◀ وتحرص فرنسا على أن يمارس أسطولها المؤلف من 7370 سفينة صيدًا بحريًا مستدامًا وعلى أن يحظى قطاع تربية المحار والرخويات بمياه عالية الجودة.

ويحتل قطاع الصيد الفرنسي المرتبة الرابعة على الصعيد الأوروبي إذ يساوي حجم المائيات التي تُصطاد في فرنسا **11 في المائة من إجمالي الحجم الأوروبي.**

ويعدّ أخيرًا قطاع الأنشطة الترفيهية البحرية قطاعًا هامًا إذ يبلغ عدد **ممارسي الرياضات المائية زهاء 11 مليون شخص**، كما أن حجم أعمال هذا القطاع يصل إلى ما يقارب **5 مليارات يورو سنويًا.**

فرنسا تتميز بخبرة وخدمات معترف بها

تكثف فرنسا نظامها التعليمي في المجال البحري مع التطورات التكنولوجية والمقتضيات النظامية الجديدة وسوق العمل الذي يشهد تطورًا مطّردًا.

وتتولى النساء **أكثر من منصب واحد من بين كل خمسة مناصب** في القطاع البحري الفرنسي، في حين أنه ثمة بطارة سيدة واحدة من بين كل عشرة بارين. ويشجّع التعليم الفرنسي في المجال البحري النساء على الانخراط في هذا القطاع.

وتوفر فرنسا نظام تدريب جيّد في جميع التخصصات البحرية، مما يمكّنها من تطوير نظام خدمات عالي الأداء والحفاظ عليه بنية تنمية هذا القطاع:

- تتسم **المصارف الفرنسية بقدرتها على الاستقطاب** وهي من بين المصارف الرائدة في سوق التمويلات البحرية
 - **يعدّ السماسرة البحّارة الفرنسيون من بين الأكثر شهرة** وعراقة في العالم،
 - تتميز شركات التأمين البحري الفرنسية في السوق الدولية،
 - يحتل **مكتب فيريتاس (Veritas) للتصنيف المرتبة الثانية** عالميًا من حيث عدد السفن المصنّفة،
 - يعمل زهاء **6800 باحث** ومهندس وطالب دكتوراه وطالب حائز على شهادة الدكتوراه في مجال علوم وتقنيات البحار في قرابة **222 وحدة بحث**.
- ويتوفر في فرنسا مراكز امتياز تقنية وعلمية معترف بها دوليا على غرار معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (IFREMER) ومركز التوثيق والبحوث والتجارب المتعلقة بالتلوث الغرضي للمياه (CEDRE).

فرنسا تعد رائدةً في الابتكار البحري

تُعدُّ فرنسا دولةً رائدةً في مجال التفكّر والابتكار من أجل التصدي للقضايا الرقمية والبيئية على وجه الخصوص. واستحدثت في عام 2018 مجلس التوجيه للبحث والابتكار في مجال الصناعات البحرية. ويتبلور ذلك في عدة أمثلة لمشاريع طورت في فرنسا، نذكر منها ما يلي:

– **استخدام الوقود البديل "الخفيف الكربون"** في أساطيل ناقلات الحاويات (EVP 23000) ووسائل نقل الركاب من شركتي يونان وبريتاني فيريز، ولا سيّما الهيدروجين (كراءة سافطة لمنطقة أوكسيتاني، مشروع مركب وضع العوامات المحيطي، و10 ناقلات حاويات من طراز EVP 2000 من مجموعة سي إم آسي جي إم)،

– **دمج مختلف أنواع الحلول المبنية على قوة الدفع الشراعي**، التي تتيح استخدام مصادر طاقة لا تنضب تستمد من الأشرعة الصلبة والنفخية والقابلة للسحب والمطّقة وغيرها، وتطبيقها مع مختلف الجهات الفاعلة الفرنسية، ونذكر منها على سبيل المثال حوض بناء السفن «شانتيي دو لانتليك» (Chantiers de l'Atlantique)، والشراع الصلب «سوليد سيل» (Solid Sail)، ونظم السفن الدوارة «روتورسيلز» (Rotorsails)، وشركة «إيرسيس» (AirSeas)، وشركة «توت» (TOWT)، وشركة «نيولين» (NEOLINE)، (سفن الحرجة «كانويه» (Canopée)، وتوت 2» (TOWT 2)، و«فيل دو بوردو» (Ville de Bordeaux)).

– **بناء سفن ومحطات بحوث علمية فريدة من نوعها في العالم**، تجسّد تميّز هذا القطاع في فرنسا على غرار منصة بولار بود (Polar POD) المحيطية، والمسبار البحري سي أوريبتير (SeaOrbiter)، ومحطة تارا القطبية (Tara Polar Station)،

– **العمل بنظام نقل رقمي عالي السرعة**، وهو «نظام البيانات الملاحية» (NAVDAT) الذي يعمل على موجات التردد المتوسط والتردد العالي، وقادر على توفير كمية كبيرة جدًا من المعلومات عن السلامة والأمن البحريين، التي تشمل البيانات الرسومية، بوتيرة أسرع بكثير مقارنةً بنظام الرسائل الملاحية عبر شبكة التلكس (NAVTEX) الحالي.

– **رقمنة المعاملات والإجراءات الإدارية لإدارة السجلات** من خلال استحداث مركز مينائي جامع، ومركز جامع للسفن وإدارة خطوط النقل البحري والبطارة يشمل بوابة للبطارة، وبوابة لملاك السفن، وبوابة للتدريب البحري المهني.

فرنسا تتشط في المنظمة البحرية الدولية منذ تأسيسها

تسعى فرنسا جاهدةً منذ زمن بعيد إلى صياغة معايير دولية تتعلّق بأمن النقل البحري وسلامته وإلى تجنّب تلوّث البحار الناتج عن السفن، إذ شاركت في المفاوضات بشأن **الصيغة الأولى للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (اتفاقية سولاس).**

وتخصص بعثة دائمة في لندن ومكرسة للمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل والصندوق الدولي للتعويض عن التلوّث النفطي. **وتتيح شبكة الخبراء الفرنسيين الواسعة والإدارة الفرنسية البحرية لفرنسا المشاركة على نحو فاعل في جميع جلسات اللجان واللجان الفرعية، وفي جلّ أفرقة العمل حضورياً أو عبر المراسلات.**

وصدّقت فرنسا على زهاء جميع صكوك المنظمة البحرية الدولية، التي تشمل الصكوك الحديثة، على غرار اتفاقية هونغ كونغ لتفكيك السفن والتصرّف في مكوّناتها بصورة آمنة وسلمية على المستوى البيئي. وصدّقت على اتفاق كايب تاون بشأن سلامة سفن الصيد في عام 2018، وعلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة والبروتوكول المتعلّق بها لعام 2005، وصدّقت في عام 2019 على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد. **وتعدّ حالياً إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية والتعويض في ما يتعلّق بالأضرار الناجمة عن نقل المواد الخطرة والضارة بحراً وعلى التعديلات التي أدخلت على اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2021.**

وتعمل فرنسا على نحو فاعل في المنظمة سعياً إلى ترويج تعدد اللغات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال البحري.

وتحرص على مراعاة العنصر البشري في أعمالها وفي إيلاء اهتمام خاص للقضايا المشتركة مع منظمة العمل الدولية على غرار التمر والوقاية من التعب وغيرها.

تحتل فرنسا المرتبة العشرين في قائمة المساهمين في ميزانية المنظمة البحرية الدولية في عام 2023، وتقدم مساهمات مالية طوعية كل عام، بغية إدارة مياه الصابورة أو في الصناديق المتعددة المانحين الرامية إلى إقامة تعاون تقني في مجال انبعاثات غازات الدفيئة، التي تشمل الصندوق المخصص لتسهيل مشاركة الدول الأكثر ضعفاً في اجتماعات لجنة حماية البيئة البحرية وفريق العمل بين الدورات المعني بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن.



فرنسا في مجلس المنظمة البحرية الدولية لفترة 2024-2025

إدارة شؤون الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية وحقوق
الإنسان والفرنكوفونية

البعثة الدائمة لفرنسا لدى
المنظمة البحرية الدولية

للتواصل :

maritime@imofrance.org.uk

www.omi.delegfrance.org

FranceOMI@

